بحث بعنوان

"ظاهرة الهجرة الغير شرعية وتحدياتها على الحالة الليبية "

عادل علي أحمد الاوجلي

محاضر

بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الأبيار

Email/ADEL.ALI@hista.edu.ly

ملخص

سعت الدراسة إلى مناقشة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حيث الأثار وآليات المعالجة، وبخاصة على المجتمع الليبي ، حيث شهدت ليبيا منذ عام 2011م حالة من الفوضى الأمنية، والضعف الاقتصادي ، وهو ما جعلها منطقة جذب للمهاجرين الغير شرعيين وبخاصة من الدول الإفريقية ، سواءً للإقامة في ليبيا أو باعتبارها دولة عبور إلى دول أوروبا، وقد ساهمت تلك العوامل بالإضافة إلى موقعها الجغرافي في مواجهة الساحل الأوروبي لأن تصبح مقصداً لكافة الجماعات والعصابات التي تعمل في مجال تهجير البشر والتجارة بهم ، وكان لذلك انعكاسات سلبية كبيرة على المجتمع الليبي من الناحية الأمنية والاجتماعية ، وشكل ضغط كبير على الموارد الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية – الهجرة الدولية – المجتمع الليبي– الجريمة المنظمة.

Abstract:

The study sought to discuss the phenomenon of illegal immigration in terms of effects and treatment mechanisms، especially on Libyan society، where the Libya since 2011 has witnessed a state of security chaos، economic weakness and social fragmentation، which made it an attractive area for illegal immigrants، especially from African countries، whether to reside in Libya or as a transit country to European countries، and these factors have contributed in addition to its geographical location in the face of the European coast to become a destination for all groups and gangs operating in The field of human displacement and trade، and this had significant negative repercussions on Libyan society in terms of security and social، and put great pressure on economic resources.

Keywords: illegal migration - international migration - Libyan society - organized crime.

مقدمة:

تعد قضايا الهجرة غير الشرعية من القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، حيث تتسبب في مشاكل كبيرة للدول التي تمثل مقصداً لهؤلاء المهاجرين ، وكذلك لدول العبور، حيث تتزايد معدلات الجريمة والإتجار بالبشر وتنتشر الأمراض والأوبئة المختلفة، وتهدد التركيبة الاجتماعية المتجانسة في المجتمع ، مما يشكل تهديد خطير للأمن القومي نتيجة انخرط بعض هؤلاء المهاجرين في الجماعات المتطرفة، ولعل من أهم أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية يكمن في الصراعات والنزاعات المسلحة، التي تدفع الأفراد للهروب من الدمار والموت، والبحث عن مستقبل أفضل، وكذلك الظروف الاقتصادية السيئة التي يعشونها في بلادهم والتمييز الاجتماعي ، أو الضغوط السياسية والأمنية، وغيرها من الأسباب والدوافع .

ونتيجة لما ألمت به ليبيا منذ عام 2011م والتي لم تعرف بعدها حالة من الاستقرار السياسي، أو الأمني، أو الاجتماعي والاقتصادي، لذا فهي منطقة جذب للمهاجرين إليها، وبخاصة من دول الجوار الإفريقي لعدم تفعيل القوانين الرادعة، ووجود صعوبات كبيرة في تأمين الحدود البرية والبحرية، كما تعد في ذات الوقت منطقة عبور لهم نظراً لموقعها الجغرافي على سواحل البحر المتوسط شمال إفريقيا بطول يصل إلى 1900كم ، وفي غياب قوة القانون تسارعت وتيرة عمليات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ، حيث ساعدت البنية السياسية والأمنية الهشة، على ازدهار عمل عصابات تهريب البشر وزيادة نشاطها، وتقوية روابطها بالعصابات الدولية المختصة بتهريب والمتاجرة بالبشر، وتشير التقارير الدولية إلى أن الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا ارتفعت بشكل كبير ثم زادت لأكثر من الضعف .

وقد يضطر بعض المهاجرين إلى البقاء في دولة المعبر مثل جنوب ليبيا، مما ينعكس بالسلب على الدولة ذاتها، حيث يقع هؤلاء فريسة سهلة في أيدي تجار الجريمة المنظمة، وهو ما يهدد المنظومة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة، وهو ما تسعى الدراسة إلى مناقشته والوقوف على أبعاده المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول الهجرة غير الشرعية، وما يتبعها من انعكاسات وأثار سلبية على دولة العبور وهي ليبيا، وذلك من انتشار معدلات الجريمة، وانتشار الأوبئة والأمراض، التي لم تكن معروفة في المجتمع الليبي، وعلى المستوي الإقليمي فهي تضر بالعلاقات بين الدول وتسبب مشكلات عابرة للحدود مثل الهجمات الإرهابية، مثلما هو الحال في الجنوب الليبي، وكذلك تسبب مشكلات مماثلة في الدول التي يقصدها هؤلاء المهاجرين وفي المحيط العالمي، لذا فالإشكالية تثير العدد من التساؤلات الهامة يأتي في مقدمتها:

التساؤل الرئيسي: ما مدي تأثير الهجرة غير الشرعية على ليبيا والدول الأخرى؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية منها:

1- ما مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها؟

2- كيف ساهمت حالة الانقسام والانفلات والتشرذم في ازدهار الهجرة غير الشرعية؟

3- ما هي الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على الواقع الأمني الليبي؟

أهداف الدراسة:

1- بيان مفهوم الهجرة غير الشرعية وتوضيح أسبابها.

2- تحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني والليبي منها.

3- الكشف عن الأثار السلبية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على الواقع الليبي والإقليمي.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية من تناولها لموضوع هام ورصدها لظاهرة من أخطر الظواهر التي تواجه ليس فقط ليبيا ولكن غالبية الدول المجاورة لها، بل والدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية سواء كانت دول

أوروبية أو غيرها، والأثار السلبية الناجمة عنها والتي تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتهدد الاستقرار، وهو ما يتجلى في حجم الهجرة غير الشرعية العابرة من ليبيا، والتي وصلت وفق منظمة الهجرة الدولية نحو 704 ألف مهاجر عام 2018 فقط ، لذا فالدراسة ترجي أن تضيف إلى المكتبة العلمية والأكاديمية مرجعاً علمياً ومعرفياً عن الظاهرة وأبعادها المختلفة.

ثانياً: الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية للدراسة من خلال ألقائها الضوء على جوانب وأبعاد الظاهرة وخطورتها وبيان أثارها على الأمن القومي والاستقرار، لذا فهي تقدم إطار معرفي لصانع القرار والمهتمين والباحثين رؤية واضحة عن الظاهرة مما يساعدهم في أثار الحلول المطروحة لها وكيفية المعالجة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بتتبع المسار التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوي الليبي والإقليمي، من حيث التطور والأزمات التابعة لها، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، بإجراء تحليل لواقع وأبعاد الظاهرة وتحليل الأسباب والآثار الناجمة عنها.

تقسيم الدراسة:

لأغراض تغطية كافة جوانب الدراسة تم تقسيمها لثلاث محاور كالآتي :

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها:

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد من الأنشطة الإنسانية الطبيعية والقديمة قدم الإنسانية ذاتها، وهي التي ارتبطت بوجود الإنسان على الأرض، وساعدت الهجرات الأولي على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة. (1)

كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد اتفاق على تعريف جامع مانع للهجرية غير الشرعية، فهي تتغير وفق نوع توجه الباحث، والمشارب العلمية التي يتبعها.

1- تعريف الهجرة الدولية بشكل عام:

ذهب البعض في تعريفه للهجرة الدولة على أنها: "عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصادياً إلى المناطق أو الدول الغنية، التي تكون أقوي اقتصادياً وذات دخل فردي مرتفع، حيث يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم فضلاً عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية".(2)

عرفها البعض على أنها :" انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سواء كان ذلك داخل حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أم الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، وقد تمم بشكل قانوني أو قد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية . (3)

---

(1) عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 106.

(2) خضر زكريا، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي ، دمشق، 1999، ص 49.

(3) رفيق محمد الدياسطي، الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري، ط1، مطابع المجموعة الدولية، جامعة الكويت، 2007، ص 6.

وهناك من يعرفها على أنه: "قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلى بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال، ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان التي وردت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. (4)

وتعرف على أنها: " شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي أو مكان المغادرة، إلى أخرى تدعي مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تغير في محل الإقامة". (5)

وتعرف في قاموس الجغرافيا على أنها :" التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة، مؤثرة على عدد السكان، شأنها في ذلك شأن حركة السكان الطبيعية ، والمهاجر هو الشخص الذي يغير مقر سكناه المعتاد لفترة زمنية معقولة عابراً حدود إدارية لداخل الدولة الواحدة أو سياسية من دولة لأخرى. (6)

2- تعريف الهجرة غير الشرعية:

صاحب ظهور الدول والتنظيم الدولي بشكله الحالي الذي نعرفه ، ظهور مفهوم الهجرة غير الشرعية، حيث نشأت الدولة بحدودها السياسية والجغرافية ، وظهرت المعابر القانونية المنظمة بين الدول، وبات تجاوز حدود الدولة دون تلك المعابر عملاً غير شرعي، ومخالف للأنظمة القانونية المعمول بها ، لذا فالهجرة غير الشرعية تعد هجرة سرية أو غير قانونية أو غير نظامية، وهي تكتسي أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط، نظراً للاهتمام الإعلامي بها، واهتمام الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. (7)

(4) ساره السهيل، الهجرة والتهجير باسم الدين ، شبكة روادو الإعلامية، العراق، 25 أيلول ، 2016، ص 2.
(5) سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا ، صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997، ص 18.
(6) على لبيب، قاموس الجغرافيا (عربي- فرنسي- إنجليزي) ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 14.
(7)سحر مصطفي حافظ، الهجرة غير الشرعية المفهوم الحجم والمواجهة التشريعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 2013، ص 47.

وأشار البعض على أنها: "علمية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة للقوانين والإجراءات للبلد المضيف، حيث يدخلها المهاجر دون الحصول على تأشيرة أو إذن الدخول، مما يشكل أثراً سواء كان إقتصادياً أو أمنياً على البلد المضيف".[8]

وهناك من يعرفها على أنها: "انتقال الأفراد أو الجماعة من مكان لأخر بغرض الاستقرار لفترة طويلة بالمكان الجديد شريطة ألا تكون هذه الإقامة محددة". [9]

وعرفت أيضاً على أنها:" تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحدود السياسية لدولة أخرى والإقامة بها، دون وثائق قانونية تعبر فيها إلى دولة المقصد للموافقة على القدوم والإقامة فيها، لغرض العمل أو السكن أو غير ذلك". [10]

وعرفت أيضاً على أنها: "خروج أحد المواطنين من دولته بشكل غير مشروع سواء كان الخروج من المنافذ غير المشروعة، أو من المنافذ المخصصة للخروج ولكن باستخدام طرق غير مشروعة، تتمثل في الخروج بالتخفي أو استعمال وثيقة سفر مزورة".[11]

(8) محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 4، يناير 2011، ص 260.

(9) محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة 7، العدد 43، 2009، ص 15.

(10) أحمد عبد العزيز الأصفر، مكافحة الهجرة غير مشروعة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 31.

(11) الفيتوري السطي، الأثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة سرت، تحت عنوان" الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة"، 18ديسمبر 2019، ص 183 وما بعدها.

وعرفها مؤتمر روما لسنة 1924م على أنها: " كل إنسان أجنبي يصل إلى بلد أخر طلباً للعمل بقصد الإقامة الدائمة فيه ". (12)

ومما سبق يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي " ترك الفرد أو الأفراد لمكان الإقامة بالبلد الأصلي والالتحاق بغيره بقصد الإقامة به أو العمل لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، أو لأي أسباب أخرى دون موافقة الدولة المقيم فيها".

ثانياً: دوافع الهجرة غير الشرعية:

ترتبط الهجرة غير الشرعية واقعياً بعدد من الإشكالات الهامة، التي تتمثل في حاجة الدول المستضيفة للهجرة للعمالة القادمة من الجنوب وبخاصة الإفريقية، وبروز إشكالية مطالبة هؤلاء بحقوقهم بعد استقرارهم في تلك الدول(13)، والإشكالية الثانية تتعلق بمزاحمة أبناء البلد الأصلي على الخدمات المتاحة وهو ما يخلق ضغط كبير عليها(14)، وإشكالية تأثير هؤلاء المهاجرين على أمن الدول المضيفة لهم، وهو ما يستدعي اتخاذ تلك الدول إجراءات أمنية صارمة من خلال تنفيذ وتطبيق قانون الهجرة وضوابطها.(15)

وكذلك إشكالية ظهور الهجرة الإجبارية أو القسرية التي تتسبب فيها النزاعات والحروب المسلحة، وقد أدت الاضطرابات والقلاقل في الشرق الأوسط وإفريقيا إلى دفع العديد من الإفراد للهجرة بموجات كبيرة نحو أوروبا

(12) إبراهيم زورقي ، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجيات المواجهة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص 12.

(13) أحمد دياب، معضلة أوروبية: جدوي الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، عدد 28، أيلول 2015، ص 11.

(14) أحمد الطاهر، شنغن والتعديلات المقترحة ..توسع أم خطوة للوراء، مجلة العرب الدولية، 13 تشرين الأول، الرياض، 2017، ص 7.

(15) إيمان شريف السيد، الشباب المصري والهجرة غير الشعرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010، ص 4.

وغيرها من دول المنطقة، وكذلك إشكالية تطور ظاهرة جريمة الإتجار بالبشر، مع تزايد تلك الهجرات وتحقيقها أموالاً طائلة.

بيد أن من أهم أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية الآتي:

1- الأسباب الاقتصادية: حيث تعد البطالة والفقر وتذبذب وتيرة التنمية في الدول النامية من أهم الأسباب والدوافع للهجرة للدول الأكثر تقدماً، حيث تشير التقارير إلى أن نسبة 40% من المهاجرين في مراكز الإيواء تمثلت أسباب قدومهم في سوء الأحوال المعيشية في بلادهم، ونسبة 64% من المهاجرين يعانون من البطالة، وتدني مستوي الأجور مقارنة بمثليتها في شمال البحر المتوسط، وأشارت تقارير أخرى إلى أن من الأسباب الاقتصادية لقدوم المهاجرين إلى ليبيا بلغت تهديدات وجوانب أمنية ، وحروب أهلية وفي سلم تلك الأسباب تأتي الأسباب الاقتصادية الأكثر تأثيراً على المهاجرين، وتدفعهم لترك أوطانهم والذهاب لوطن بديل، أضافة إلى أن دول الجوار الليبي في إفريقيا هي دول فقيرة في مواردها وغير مستقرة [16]، وأعداد سكانها مرتفع في ظل وجود خدمات متدنية، وبها اضطرابات اقتصادية وسياسية، ويعتمد أفرادها في غالبيتهم على المهن التي تتأثر بهذه الظروف مثل الزراعة والرعي وغيرها ، كما أن الموارد لا تستطيع تغطية كافة احتياجات السكان المتزايدة ، لوجود مشكلات بيئية خطيرة مثل التصحر، وتذبذب سقوط الأمطار، والجفاف، والتلوث وفقدان المحاصيل وهلاك الحيوانات والبيئة، وتمثل بيئة طاردة للسكان.[17]

(16) الفيتوري السطي، الأثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة سرت، تحت عنوان" الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة"، 18ديسمبر 2019، ص 184.

(17) للمزيد أنظر: عزوز بوهالي حفيظة ، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام: دراسة تحليلية ، مجلة جيل العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 42، 2018.

2- الاضطرابات السياسية: حيث أن شعور الكثير من المواطنين بالاضطهاد وعدم الاستقرار، والخوف من المصير المجهول وعدم توفير الحريات كلها أمور تدفع بالكثير منهم إلى الهجرة السرية[18]، مما يشكل حالة من عدم الاستقرار للأفراد والمجتمعات ، كذلك تعد الحروب الأهلية والدولية، سبباً لتفاقهم تلك الظاهرة، حيث يقصد المهاجرين المناطق الأكثر أماناً ، ثم يطالبون بعد ذلك باللجوء السياسي، وتعد إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط من الدول المصدرة للهجرة السرية بسبب الأزمات والاضطرابات السياسية التي تعيشها. [19]

3- أسباب اجتماعية: حيث يرغب المهاجرين المعرضين للخطر جراء تلك الهجرة غير الشرعية في طلب الرزق وتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، ومعظمهم من الشباب في مقتبل العمر الذين يسعون نحو بداية جديدة وتكوين أسرة والحصول على مسكن لائق، إضافة إلى توفير بعض الكماليات وبناء حياة كريمة ومستوي معيشي أفضل، وكل ذلك لا يتوفر في أوطانهم مما يدفعهم نحو تجاهل عمليات التخويف من مخاطر الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها ، ويهتمون بأخبار العمليات الناجحة منها ، والتي يتم تداولها على نطاق واسع بين أفراد المجتمعات، مما يجذب الشباب نحو تقليدها.[20]

4- أسباب أمنية: حيث تعد الأسباب الأمنية ضمن الأسباب الدافعة نحو الهجرة غير الشرعية، وبخاصة في دول العالم الثالث التي تتشابه به الأنظمة السياسية والاقتصادية، وضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة للهجرة، وهو ما يدفع إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه وقيامه بارتكاب جريمة في بلده ، فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء، وكذلك فرض قيود على الهجرة ،

(18) محمد أبو زيد ، الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2019،ص 28.

(19) محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص 15.

(20) محمد عبد الحميد ، تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة لها، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2016، ص 17 وما بعدها.

وبخاصة في المجتمعات الأوروبية تحت ضغط الأحزاب اليمينية المتطرفة للتضييق على الهجرة والحد منها[21]، والوصول لاتفاقات موحدة على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وهذه القوانين جعلت الشباب يسلكون الطرق غير الشرعية في سبيل الوصول للأراضي الأوروبية بأي شكل من البحر والجور والبر وبخاصة من ليبيا.[22]

5- وسائل الإعلام : حيث شكلت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة عامل كبير في تشكل فكر الشباب في دول العالم الثالث، من خلال اطلاعهم على الأوضاع والأنماط المعيشية في المجتمعات المتقدمة ، ومقارنتها بما يكابدونه في بلدانهم ، ومن ثم تتزايد رغبتهم في الهجرة إليها ، ولا سيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من إفريقيا ، كما يتعرف المهاجرين على وجود نقص في عدد سكان تلك الدول الأوروبية وحاجتهم إلى العمالة والسكان ، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرص متاحة أمامهم للعمل بها.

6- الأسباب الدينية: حيث يعد البعد الديني هام، فالمساس به يؤثر على النفس الإنسانية وتفكيرها ، لذا فإن الاضطهاد الديني، يسعى لفرض الفكر المذهبي أو البحث عن بيئة أكثر أماناً لنشر المذهب الديني، وهو ما يعزز الدافع نحو الهجرة غير المشروعة، فهناك الكثير من القوميات تبحث عن دول تحترم الطقوس الدينية، ولا تشكل أي نوع من الإكراه في الممارسة الدينية.[23]

أما بالنسبة للهجرة إلى ليبيا كموطن أو معبر للهجرة للدول الأوروبية ، نجد أن طول سواحل ليبيا ومساحتها ومن ثم حدودها مع الدول الأخرى تشجع على تلك الهجرة غير الشرعية، كما أن سقوط النظام الليبي عام

---

(21) Khachami، M، la question de la migration clandestin un Etat des lieux. Tables، rondes ،2000، EN: .http:/ /www. Dphu .org/uploads /attachements /books/book s_ 459 _0.pdf.

(22) سامي محمود ، الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا ، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ألمانيا، 2019، ص 24 وما بعدها.

(23) سامر ماهر، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 51 وما بعدها.

2011م والدخول وفي حالة من الاضطراب السياسي والأمني ، جعلها مجالاً واسعاً للمهاجرين الراغبين في الهجرة إلى الدول الأوروبية ومنها إيطاليا ، وقد أشار البعض [24]إلى وجود أسباب استراتيجية تتعلق بموقع ليبيا محاذاة السواحل الأوروبية والإيطالية بشكل خاص ، وحيث يمكن من موقع ليبيا للمهاجرين غير الشرعيين من التوجه إلى ليبيا أو الانتقال إلى إيطاليا ، وكذلك حالة الانفلات الأمني وعدم سيطرة الحكومة على الحدود شجع المهاجرين غير الشرعيين على استغلالها كمجال حيوي، وغير منضبط للمرور إلى ليبيا والانتقال إلى أوروبا.

المحور الثاني: موقف القانون الدولي والليبي بشأن معالجة الهجرة غير الشرعية:

أولاً: على مستوي التشريعات الأوروبية:

1- اتفاقية " شنغن": وقعت هذه الاتفاقية من قبل ثلاثين دولة ويتم بمقتضاها تبادل المعلومات الشخصية والأمنية بينها ، وهناك اتفاقيات أمنية مشتركة ثنائية وجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط تهدف إلى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات ودول شمال إفريقيا لتشديد الرقابة على الحدود وزيادة قدرة الحراسة على تعقب عصابات تهريب المهاجرين، وكذلك اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وحكومات ودول الشمال الإفريقي ركزت غالبيتها على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى دول أوروبا ، ووضع تدابير وإجراءات وقيود صارمة على الحدود، والتعامل مع المهاجرين الغير شرعيين.[25]

لكن في ذات الوقت هناك اتفاقيات دولية تتعلق بتقديم المساعدات للمهاجرين غير الشرعيين، والتعامل معهم بشكل إنساني، ومع أسرهم، ومنها ما تم في إطار منظمة العمل الدولية، وبخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من

(24) مصباح عباد أبو خشيم وأخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا: المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 33.

(25) فادية إيهاب، تعرف على أبرز الدول التي شرعت قوانين للحد من الهجرة غير الشرعية، جريدة الوطن ، القاهرة، 7 أكتوبر 2015، ص 7.

أجل العمل رقم (77) ، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، والمساواة في المعاملة ، والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل ، والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة. [26]

وتعد الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/ 158 في عام 1990م من أهم الاتفاقيات التي تعترف بحقوق المهاجرين وأسرهم، وتضع آليات لحماية دولية مناسبه لهم دون تمييز.

كما أن برنامج ستوكهولم الساعي لمساعدة التنمية والعلاقات مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، وضع خطوات كبيرة بخصوص إدماج البعد القائم على حقوق الإنسان في السياسة العامة للهجرة ، وأعطى برنامج أولويات التطبيق الصارم للقوانين والأنظمة التي يتم تبنيها إضافة إلى الاحترام التام للتدابير التي من شأنها حماية الحقوق اللاإنسانية وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحمي المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء. [27]

2- أليات الاتحاد الأوروبي للحماية من الهجرة غير الشرعية: ومنها الاستراتيجية الأمنية التي اتخذتها دول أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية بحيث ركزت الدول على تكثيف الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية ، ومن بينها وكالة "فرونتكس" وهي هيئة متخصصة أنشأها الاتحاد عام 2004م، وتهدف إلى تشديد الحراسة على الحدود والشواطئ الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية وحمايتها في حالة الطوارئ. [28]

(26) شبري، شيبوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، جامعة منتوري ، الجزائر، 2013، ص 2.
(27) طاهر عبد القادر، حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورومتوسطي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص 26.
(28) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، 2015، ص 30.

ويضاف إلى ذلك إنشاء قوات " الأوروفروس" وهي قوة خاصة يمكنها التدخل براً وبحراً لاعتبارات أمنية وإنسانية ، والتي تشكلت عام 1996م، بقرار من الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر المتوسط وهي (فرنسا–إيطاليا–البرتغال–إسبانيا) .

والاستراتيجية السياسية التي انطلقت من حوار (5+5) في روما عام 1990م، وشارك فيه دول أوروبية وإفريقية وعربية مطلة على البحر المتوسط،، من أجل إيجاد خطة شاملة لمعالجة المشاكل التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية، بالتنسيق مع تلك الدول التي يقدم منها المهاجرين، واتفاقية الرباط لعام 2006م، التي شاركت فيها نحو 60 دولة أوروبية وإفريقية بهدف معالجة مشكلة الهجرات غير الشرعية وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة تتوافق مع الأسس الإنسانية والحفاظ على كرامة المهاجرين وتوفير الحماية لهم، وتعاون الشرطة والسلطة القضائية ضد الإتجار بالبشر، وشبكات الجريمة التي تعمل على مسارات تلك الهجرة، وكذلك الاستراتيجية الاقتصادية لدعم آليات التعاون فيما سمي " الشراكة الأوروبية– المتوسطة" منذ معاهدة برشلونة عام 1990م، وإنشاء منطقة تجارة رحة بين تلك الدول بحلول عام 2010م، والقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المصدرة للهجرة الغير مشروعة. [29]

وعلى المستوى العربي عقدت العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة الدولية بسبب انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية والدول الأخرى، والتي تم المصادقة عليها عام 1990م.

ثانياً: المعالجة الليبية:

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حالة من القلق في العديد من الدول نتيجة لأثارها السلبية، لذا عملت الأمم المتحدة على الحرص على الاعتبارات الإنسانية ومنها إبرام الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال

(29) عزت الشيشيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 4.

المهاجرين حيث تؤكد الاتفاقية رسمياً مسؤولية الدول المستضيفة للمهاجرين ضرورة احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم لعام 1990م، وقد عالجت الاتفاقية المعايير الدولية الملزمة لتناول معالجة المهاجرين الحائزين على الوثائق اللازمة ، ومكافحة عمليات استغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون.[30]

وأكدت البروتوكولات الدولية على اتخاذ التدابير المناسبة لصون وحماية حقوق المهاجرين وبخاصة في المعاملة أو العقوبات اللاإنسانية أو المهينة، واطلاع الأشخاص المعنية دون إبطاء سواء بإبلاغ الموظفين القنصليين والاتصال بهم. [31]

وقد وقعت ليبيا على تلك الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية، وعندما تم إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود في الاتحاد الأوروبي تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوروبا، وكانت ليبيا هي الحاضنة الأولي خارج أوروبا.

وجاء القانون الليبي في نص المادة (19/ 2010) منه ليؤكد على اعتبار المهاجر غير الشرعي كل من دخل ليبيا وأقام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة، بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"، واعتبر القانون كل من قام بإدخال أو نقل أو إيواء أو إخفاء أو إحراج أو المساعدة في توفير أو إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو تنظيم أو مساعدة أشخاص أخرين بأي فعل من الأفعال السابقة، يعد عملاً غير قانوني ويعاقب عليه القانون باعتباره مهرباً للهجرة غير الشرعية.

(30) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.

(31) وفق نص المادة (16) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لسنة 2000.

المحور الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية:

أولاً: مسارات الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا:

هناك خمس مسارات للهجرات الغير شرعية إلى ليبيا تأتي من دولتين: تتمثل في الآتي:

1- مسار دولة تشاد: من دولة تشاد إلى ليبيا بالقرب من منفذ السارة البري ومنه إلى منطقة ريبانة أو جبل كلنجة ، رغم أن الحكومة التشادية تحظر الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا [32]، بيد أن التقارير تشير إلى أن مدينة سبها جنوب ليبيا تعد موطناً لتجمع المهاجرين من الدول الإفريقية وبخاصة من تشاد حيث تتراوح أعداهم ما بين عشرة ألاف إلى 12 ألف شهرياً.[33]

2- مسار دولة السودان: حيث تأتي من السودان عبر الحدود المصرية ومنها إلى ليبيا عبر جبل عبد الملك شرقاً إلى منطقة السرير مروراً على منطقة الواحات وصولاً إلى منطقة أجدابيا والبريقة، ثم إلى الشمال وصولاً إلى أوروبا، وكذلك من السودان إلى المرماك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بمصر، ثم إلى جبل عبد الملك ومنه إلى بوزريق ، وإلى منطقة تازربو التي تبعد نحو 280 كم عن الكفرة، ثم إلى منطقة أجدابيا والبريقة وصولاً لأوروبا .

وكذلك من السودان إلى مرماك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بحوال 70 كم ومنه إلى سيف البرلي بحولي 80 كم من العوينات ، ومنه إلى جبل الشريف وصولاً إلى منطقة ريبانة التي تبعد عم الكفرة حوالى 135 كم .

وكذلك من السودان إلى المرماك رجوعاً إلى السودان بالقرب من قلع التوم بحوالي 100 كم مروراً بتشاد ، ويتجه بالقرب من منفذ السارة البري ، وصولاً إلى منطقة ريبانة ثم إلى منطقة السرير متجهين إلى أجدابيا شمالاً،

(32) تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة إلى ليبيا، جريدة ليبيا المستقبل، ديسمبر، 2016.
(33) معاذ فريحات، يعبرون إلى الموت، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، 13/ 10/ 2016.

ومسار أخر من السودان مروراً على القلع الغربي فيها ، ثم ليبيا بالقرب من منفذ السارة إلى خط الأربعمائة، ومنه إلى جبل كلمنجة ، ومنطقة واو الناموس إلى سبها وطرابلس.

حيث تعد السودان من أهم المعابر للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا ، حيث أن عوامل الفقر والبطالة لدي الشباب السوداني تتسبب في تلك الهجرة ، ولعل من أهم المسارات التي تبدأ منها تلك الهجرة من مدن (الفاشر– النهود– ماليط– أم كدادة – أم عجيجة– أم بادر – جبل ميدوبى–المشروع).[34]

وكذلك منطقة النيجر التي تعد بوابة الصحراء في شمال النيجر ملتقى طرق، يستخدمه آلاف المهاجرين للوصول إلى ليبيا ، وهي منطقة وتجمع الانطلاق إلى سواحل أوروبا، وقد بلغ عدد المهاجرين وفق تقارير 2016م نحو 355 ألف مهاجر يتوجهون للشمال من بينهم 111 ألف يتوجهون إلى أغادير في الاتجاه المعاكس رغم أن النيجر اعتمد قانون مشدد بمنع تهريب المهاجرين كمحاولة لمعالجة تلك الظاهرة عام 2015، بل وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة وجود أسواق عبيد في ليبيا يباع المهاجرون فيها بقيمة ما بين 200 إلى 500 دولار.[35]

كذلك هناك مسارات للهجرة الغير شرعية إلى ليبيا من مصر، حيث دفعت البطالة والظروف الاقتصادية الشباب للبحث عن حياة أفضل فانطلقوا عبر صحراء ليبيا ، مجازفين بأرواحهم في حقول ألغام ومطاردات أمنية ، في رحلة الهجرة سواء بالاستقرار في ليبيا أو الهروب منها إلى إيطاليا ودول أوروبا ، ورغم جهود الحكومة المبذول من أجل الحد منها سواء بالمكافحة من قبل قوات الجيش والشرطة، أو من خلال التشريعات ، بيد أن عصابات التهريب دائماً ما تجد المخارج البديلة. [36]

(34) مدينة أغادير بالمغرب حيث تتقاطع الآمال والأحلام المجهضة، جريدة مصراوي ، 14/ 6/ 2018.

(35) د. رجب عمر العاتي، وأخر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة ، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2010، ص 129.

(36) عبد الفتاح فرج، هجرة المصريين عبر ليبيا .. ألغام ومطاردات وصحراء تبتلع التائهين، جريدة العرب الدولية، الرياض، 2017، ص 12.

ثانياً: الأثار السلبية على ليبيا من الهجرة الغير شرعية:

1- الآثار الاقتصادية:

نظراً لكون الهجرة تمثل قدوم عشوائي للأفراد والمجموعات غير المنظمة ، فإنها تجعل من عملية حصر أعدادهم وتحديدها بشكل دقيق أمر غاية في الصعوبة، كون ذلك يتم خارج الإطار القانوني للدولة، وخاصة في ظل حالة الانفلات الأمني، وسيطرة مجموعات مسلحة على التعامل مع تلك العصابات وجماعات الجريمة المنظمة، ومن ثم غياب وجود بيانات كاملة لدى القنوات الرسمية للدولة، التي تهتم بالهجرة حتي يتم توفير حاجاتها، كما أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية في عمليات الملاحقة للمهاجرين، سواءً بداية من القبض عليهم وحجزهم وإيوائهم وترحيلهم ، كون غالبيتهم لا يملكون المال المناسب لذلك ، إضافة إلى تحمل تكاليف توفير السكن والطعام حتي يتم ترحيلهم ، وكذلك اقتصادياً نجد أن هناك منافسة حقيقية للمهاجرين للعمالة الوطنية ، حيث أن المهاجر غالباً ما يطالب مبلغ زهيد لقاء العمل بينما العامل الوطني لا يرضي بهذا الأجر الزهيد، ومن هنا تظهر المشكلة .

كما أن من أهم تلك التداعيات انهيار قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى ، بعد أن كان الدولار الأمريكي يساوي 1،25 دينار ليبي عام 2013، أنهار في عام 2016 ليصل نحو 6،5 دينار ليبي ، وهو ما أدى إلى أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية، يرافقها غلاء في أسعار المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد.

وكذلك التدخل الأجنبي في إدارة المؤسسات الاقتصادية، حيث شكلت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة تأثيراً كبيراً على اقتصاد ليبيا ، وبخاصة تحكم هذه الشركات بمصادر

الطاقة الليبية، حيث كانت الهجرات الغير شرعية سبب في تراجع الاقتصاد الليبي ، ودخوله في أزمة خانقة ، وتراجع الإيراد من المواد الخام.[37]

كذلك أدى سيطرة المسلحين في ليبيا على مرافق الإنتاج ومرافئ التصدير أدي إلى انخفاض كميات الغاز والنفط المصدرة للخارج بنسبة الثلثين ، إضافة إلى تدهور أسعار النقط ، وتداعي الاقتصاد حيث انخفض الناتج المحلي في ليبيا إلى حوالى 9% عام 2016، وكذلك التضخم ، وعجز في المواد الغذائية ، والميزانية العامة للدولة.

2- الآثار الأمنية والسياسية:

يعد توافر الأمن من أهم محاور التنمية في أي دولة ، وهي تتأثر بها نجاحاً وإخفاقاً ، وأي خلل فيها يزيد من علميات تفشي الإجرام ، فوجود المهاجرين من غير إجراءات ثبوت وبطرق غير رسمية ، يجعل من بينهم من ذوي السوابق الإجرامية ومطلوبي العدالة في بلدانهم في قضايا قتل وثأر وتصفيات عرقية وإتجار بالممنوعات من ذوي السوابق وغيرهم ، حيث تفيد التقارير ذات الصلة عن مكتب النائب العام بإصدار أوامر بالقبض على أكثر من 800 شخص من جنسيات مختلفة متهمين في أكثر من 200 واقعة بالأراضي الليبية متنوعة من الإتجار بالمخدرات ، والبغي إلى جرائم القتل العمد، ولا يمكن حصر جرائمهم إلا بعد ارتكابهم للفعل الإجرامي نظراً لعدم حصرهم المسبق، كما تبين أن معظم الحوادث التي يكون فيها المهاجرون من الجنسيات الإفريقية طرفاً بدافع السرقة أو المشاجرة يكون القتل أو الإعاقة دائمة أحد نتائجها كونها مجموعات، وهو ما يعد نتيجة لما واجهه في السفر من ظروف حولتهم لأفراد عدوانيين وفي حالة نفسية غير مستقرة، فمن خلال مراكز الشرطة والتقارير الصادرة عنهم تفيد بارتفاع جرائم القتل العمد التي تسجل ضد المهاجرين.[38]

(37) مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، 11 أبريل 2018.
(38) غادة مرعي، جرائم الأجانب في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، بنغازي، 2007، ص 30 وما بعدها.

وكذلك فإن انضمام بعض المهاجرين للتنظيمات الإرهابية نظراً للعوز والحاجة مقابل إغراء تلك المجموعات[39] ، وكذلك انتشار الفوضى وعدم الاستقرار حيث شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا ، والذي بدورة لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمعالجة أثر هذه الهجرات ، كما أن استقرار النظام الليبي مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي المجتمع أو من البيئة الخارجية أي الهجرات من خارج ليبيا، والتي غالباً ما تتمثل في التهديدات للنظام السياسي الليبي.

وكذلك انتشار الأفكار المتطرفة، حيث أن المهاجرين لأسباب سياسية يكون لهم تأثير مما يحملونه من أفكار متطرفة ربما يهدد قيم ومبادئ النظام السياسي الليبي.

كما أن تلك الهجرات من شأنها أن تصب في خانة ضعف المؤسسات السياسية في معالجة تلك الأزمات ، ومعالجة الظاهرة ، حيث تساهم في تفكيك وانهيار مؤسسات الدولة وقد يؤدي في حالات معينة إلى الانقسام والتفتيت .

أيضاً يكون للهجرات الغير شرعية تداعيات على انتشار الجريمة المنظمة ، والتي ترتبط بجرائم الإتجار بالبشر والإرهاب، والمخدرات والسلاح، واستخدام المهاجرين في النزاعات المسلحة، وكذلك انتشار الجرائم الاقتصادية مثل غسل الأموال والسطو المسلح ، وجرائم الدعارة، والتزوير ، والتسول والسرقة.[40]

(39) للمزيد أنظر: عبد الرحمن أميني ، الجزائر تحقق في علاقة مهاجرين أفارقة بشبكات تجنيد مقاتلين بليبيا وتونس، الوسط الإلكترونية، 22/ 8/ 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/tvsv6.

(40) د. رجب عمر العاتي، وأخر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة ، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2010،ص 134 وما بعدها.

3- الآثار الاجتماعية:

سبب توافد الهجرة غير الشرعية على ليبيا وما تحتويه من أشخاص وجماعات بشرية مختلفة الهوية والثقافة والدين ، لظهور سلوكيات تتنافي مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع الليبي ، حيث أن النسيج الاجتماعي الليبي يغلب عليه الطابع القبلي، وتوجد لديه عادات وتقاليد خاصة به ، وفي ذات الوقت هو مجتمع مسلم، ودخول مهاجرين من هويات وعادات مختلفة مع حملهم معتقدات أثنية وطائفية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على المجتمع الليبي الذي يعيش حالة من الانقسام والتشرذم ، ومن أهم تلك التداعيات الاجتماعية:

أ- ارتفاع نسبة البطالة والجريمة: فدخول آلاف المهاجرين على دول محدودة الإمكانات وتعيش مؤسسات هشاشة وضعف، وخاصة الجيش والشرطة ، وكافة أجهزتها الأمنية نتيجة الفوضى التي تعاني منها البلاد منذ عام 2011م، مع انتشار السلاح وغلاء الأسعار وشح السيولة المالية، أدى إلى تناقص فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وازدياد نسبة البطالة بين السكان وارتفاع مستوي الجريمة.

ب- الضغط على المواد الطبية: حيث أن المهاجرين لهم بعد صحي ، وما يحملونه من أمراض غير مألوفة قد تشكل تحدياً للمنظومة الصحية ، حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة أن قرابة 15% من المهاجرين يعانون من أمراض معدية، مثل الإيدز ، والوباء الكبدي، والأمراض التي انقرضت منذ فترة مثل الزهري.

ج- التعذيب والاغتصاب: فالمهاجرين الفاقدين للمعايير الأخلاقية والقيم أدخلوا ظواهر غريبة على المجتمع الليبي، وتتنافى مع تعاليم الإسلام والمسيحية ، مما عزز ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق المهاجرين في مراكز الحجز والإيواء، واستخدام وسائل تعذيب واغتصاب وسجن وعمل قسري وغيرها.

د- انتشار أسواق العبيد: حيث أن من النتائج المباشرة للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي هو ظهور أسواق للعبيد في ليبيا ، يتم من خلاله الإتجار بالمهاجرين فيها ، وتعرضهم للعنف والتعذيب في مراكز الإيواء، وهي ظواهر مخالفة لقيم المجتمع الليبي.

هـ- نقص المواد الغذائية والأدوية: حيث أدى زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى نقص في المواد الغذائية والدواء والعيش في ظروف صعبة ، وسوء معاملة المهاجرين الذين ينتظرون في مراكز الإيواء وإهمالهم وعدم الاكتراث لما يعانون منه من نقص الخدمات والغذاء والدواء من القائمين عليها ، وعدم تجهيزها بكل ما تحتاجه من مواد وخدمات لتقديمها لهم على النحو المطلوب.

الخاتمة:

سعت الدراسة من خلال محاورها إلى الكشف عن أثر الهجرة غير الشرعية على الداخل الليبي سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تأثرت ليبيا كونها دولة عبور للهجرة أو دولة مضيفة لها ، وعدم اهتمام دول المصدري بمعالجة أسباب الظاهرة، وعدم اهتمام دول المقصد بكبح المهاجرين من الوصول إليها، عن طريق المراقبة القومية وتتبع المهاجرين، لتكون دولة العبور هي المتأثر الأكبر وبخاصة عندما تكون دولة مثل ليبيا كانت قد تعرضت لتدمير كبير عقب أحداث 2011م، وتحولت من دولة لها مؤسسات أمنية قوية إلى دولة مخترقة وتعاني من ضعف ووهن كبير، ليظهر ذلك في العديد من المشاكل والآثار السلبية التي سببت شرخاً في النسيج الاجتماعي ، وتهالك الجانب الاقتصادي وتدمير المطارات وشركات النفط ومصادر ضخ المياه للشمال ، وانتشار الأمراض التي تحتاج لكثير من أجل علاجها ، والجريمة وتكوين العصابات لتنتهك السيادة ، وتصبح ليبيا مقسمة لأقاليم تحت سيطرة مجموعات أجنبية لها غايات وأهداف سياسة واقتصادية لا تتوافق مع المصالح الوطنية الليبية.